

أثر تغير سعر الصرف في سيولة المصارف الإسلامية

دراسة حالة بنك البركة سورية¹

إعداد الدكتور: مطيع أسعد الشلبي

قسم المصارف والتأمين - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

المدرّس في قسم المصارف والتأمين - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

المُلخَص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تغير سعر صرف الليرة السورية في سيولة المصارف الإسلامية، دراسة حالة بنك البركة سورية. حيث تمّ استخدام المنهجين الوصفي والكمي في دراسة الظاهرة محل الدراسة خلال الفترة (الربع الرابع لعام 2010 - الربع الرابع لعام 2018)، مستعيناً بالبرنامج الاحصائي ايفيوز 10 لتحليل البيانات بطريقة الانحدار المتعدد باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. بيّنت النتائج بقاء نسبة السيولة مرتفعة في بنك البركة سورية خلال الأزمة، وانخفاض قيمة العملة السورية حيث تجاوز سعر الصرف عتبة 500 ل.س مقابل الدولار الأمريكي في عام 2016، و وجود أثر لسعر الصرف في حجم السيولة في بنك البركة سورية بقوة تفسيرية بلغت 57%. واقترح الباحث بناءً على النتائج، العمل على توجيه السلطات النقدية للحفاظ على استقرار سعر الصرف بتفعيل استخدام أدوات السياسة النقدية (أسعار الفائدة، إصدار السندات والصكوك) لإيجاد بيئة وظروف مستقرة لأداء العمل المصرفي، بالإضافة إلى ضرورة اهتمام المصارف الإسلامية باستثمار فائض السيولة لديها بالصكوك الإسلامية وإنشاء صناديق استثمار وتنويع صيغ الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: بنك البركة سورية، سعر الصرف، السيولة، مصارف إسلامية.

¹ بحث منشور في مجلة جامعة البعث: العدد 42 لعام 2020.

The effect of the exchange rate change in the liquidity of Islamic banks

Case study of Al Baraka Bank - Syria

Preparation : Dr.Motee` Alshalaby

Lecturer in Banking & Insurance Department

Faculty of Economics – University of Damascus.

The study aimed to identifying the effect of the Syrian pound exchange rate on the liquidity of Islamic banks. The two descriptive and quantitative analytical methods were used in the study of the phenomenon under study during the period (Q4 2010 – Q4 2018), using the statistical software EViews 10 to analyze data using multiple regression method using common integration and error correction model. The results showed that the liquidity ratio remains high in Al Baraka Bank Syria during the crisis, and the decline of the Syrian currency where the exchange rate exceeded the threshold of 500 SP against the US dollar in 2016, and the existence of the impact of the exchange rate on the volume of liquidity in Al Baraka Bank Syria with an explanatory strength of 57% . Based on the results, the researcher suggested directing the monetary authorities to maintain the stability of the exchange rate by activating the use of monetary policy tools (interest rates, issuance of bonds) to create a stable environment and conditions for the performance of banking business, in addition to the need for Islamic banks to invest their surplus liquidity and diversify formulas Investment.

Key Words: Al Baraka Bank–Syria, Exchange rate, Islamic banks, Liquidity.

المقدمة:

يعتبر موضوع تغيير سعر الصرف واتجاه المصارف إلى تدعيم مراكزها المالية أحد أهم الاتجاهات الحديثة في إدارة المصارف، فالمصارف الإسلامية كغيرها من المصارف التقليدية معرضة لجميع أنواع المخاطر وخاصة مخاطر السيولة والمتمثلة في أغلب الأوقات بعجز السيولة، فكلما كانت نسب سيولة المصارف الإسلامية مرتفعة كلما كانت قادرة على الوفاء بالتزاماتها وتدعيم أدائها وسمعتها وتجاوز أية أزمات سيولة تتعرض لها. ذلك أنّ السيولة المرتفعة (بشكل متزن) تمثل الحاجز أو الجدار الذي يجنب المصرف الإفلاس في حال تعرضه لأزمة سيولة، وكذلك مواجهة أية ظروف أخرى في حال تعرضه لمخاطر سوقية أو ائتمانية أو تشغيلية أو غيرها والتي تترك أثراً على السيولة المصرفية.

مشكلة البحث:

شهدت سورية أزمة خلال الفترة (2011-2018) عانت منها كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، والقطاع المصرفي جزءاً من هذه القطاعات التي تأثرت بهذه الأزمة. حيث تعرضت أغلب المصارف السورية إلى مخاطر عديدة منها مخاطر ائتمانية (نتيجة عدم قدرة الزبائن على التسديد)، و مخاطر سيولة (نتيجة طلبات المودعين المفاجئة لسحب ودائعهم)، ومخاطر سعر الصرف (الارتفاع المستمر في سعر الصرف مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية) مما أدى إلى حدوث خسائر بعد استبعاد أرباح إعادة تقييم مركز القطع البنوي،

لمّا كانت المصارف الإسلامية ركن من أركان النظام المصرفي السوري، فإنها قد تأثرت بهذه الأزمة على الرغم من اختلاف درجة تأثرها بها لخصوصية طبيعة عملها الإسلامي، حيث لا تتعامل مع بعض الأدوات كالسندات والأذونات بمختلف أنواعها وحسم الأوراق التجارية، ارتأت السلطات الرقابية إلى رفع رأسمال هذه المصارف (أي رفع الملاءة المالية لرأسمالها) عن غيرها من المصارف التقليدية حتى تدعم مركز سيولتها النقدية وتكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها ومواجهة أية ظروف طارئة. وكما أنّ رفع رأس

مال هذه المصارف أو زيادة احتياجاتها أو أرباحها المحتجزة يؤدي إلى رفع ملاءة رأسمالها كان جديراً بأن تزداد ثقة المودعين تجاه تلك المصارف مما ينعكس ايجاباً على وضع السيولة في تلك المصارف.

فالسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان:

هل كان هناك أثراً لتغير سعر الصرف في سيولة المصارف الإسلامية السورية؟
و للإجابة على هذا السؤال لابد من معرفة:

1. ماهي تغيرات سعر الصرف في سورية؟
2. ماهي نسب السيولة في المصارف الإسلامية السورية؟
3. دراسة وتحليل أثر تغير سعر الصرف في سيولة المصارف؟

أهمية البحث:

1. بيان أثر تغير سعر الصرف في سيولة المصارف الإسلامية.
2. يمكن أن يساعد البحث بنك البركة سورية في معرفة نقاط القوة أو الضعف في إدارة السيولة وإدارة المخاطر.
3. يمكن أن يؤدي البحث إلى التعرف على أثر سعر الصرف في سيولة المصارف الإسلامية، حيث يعتبر هذا البحث نقطة الانطلاق لمزيد من الأبحاث والدراسات حول هذا الموضوع.

أهداف البحث:

1. التعرف على مفهوم سعر الصرف و مخاطره ومؤشرات قياسه.
2. التعرف على السيولة في المصارف الإسلامية ومكوناتها ومؤشرات قياسها.
3. تحديد درجة تأثير سعر الصرف الرسمي في سيولة بنك البركة سورية .

فرضية البحث:

لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي ونسبة سيولة بنك البركة سورية خلال الفترة (2010-2018).

حدود البحث:

الحدود المكانية: تتم هذه الدراسة في سورية، المصارف الاسلامية، بنك البركة سورية .

الحدود الزمنية: الفترة ما بين (الربع الرابع لعام 2010- الربع الرابع لعام 2018).

منهجية البحث:

تم تقسيم البحث إلى قسمين:

القسم النظري: تم انجاز هذا القسم بالاعتماد على المنهج الوصفي لأهم ما ورد في الكتب والمراجع العربية والأجنبية والأبحاث والدراسات السابقة.

القسم العملي: تم انجاز هذا القسم بالاعتماد على منهج التحليل الكمي في اختبار فرضية البحث وباستخدام برنامج E-views معتمداً بذلك على التقارير المالية الصادرة عن بنك البركة سورية، وأسعار الصرف المنشورة على موقع مصرف سورية المركزي.

الدراسات السابقة:

- 1. Ahmed,N. Ahmed,Z. Naqvi,I.(2011,Sep,Oct).Liquidity Risk and Islamic Banks: Evidence from Pakistan. Interdisciplinary Journal of Research in Business Vol. 1, Issue. 9,(September, October, 2011), (pp.99- 102).[1]**

بعنوان : مخاطر السيولة والبنوك الإسلامية: دليل من باكستان.

هدفت هذه الدراسة للتعرف على العوامل المؤثرة في مخاطر السيولة للبنوك الإسلامية المدرجة في باكستان. لهذا الغرض، تم استخدام مخاطر السيولة كمتغير تابع، في حين أنه تم استخدام حجم الأصول الملموسة والرافعة المالية والربحية والعمر كمتغيرات مستقلة. أجريت الدراسة على 6 بنوك إسلامية خاصة في باكستان خلال الفترة (2006-2009). أشارت نتائج الدراسة إلى أن الرافعة المالية وحجم الأصول الملموسة والعمر كان لها تأثير مهم في تحديد مخاطر السيولة للمصارف الإسلامية في باكستان، في حين أن ربحية وحجم البنوك الإسلامية كان لديها إحصائياً علاقة ضئيلة مع مخاطر السيولة في باكستان.

2. AYUB, A., MASIH, M.(2014).Interest Rate, Exchange Rate, and Stock Prices of Islamic Banks: A Panel Data Analysis. MPRA Paper No. 58871, posted 25. September 2014.[2]

بعنوان: سعر الفائدة, وسعر الصرف, وأسعار أسهم البنوك الإسلامية: باستخدام تحليل البيانات المقطعية.

هدفت الدراسة لمعرفة العلاقة بين أسعار الصرف وأسعار الفائدة و بين أسعار أسهم المصارف الإسلامية. تم استخدام نموذج التداخل المشترك وتصحيح خطأ VECM لتمييز العلاقة السببية Granger على المدى القصير وال المدى الطويل. وتطبيق طريقة اللحظات المعممة الديناميكية (GMM الديناميكية). لدراسة وجود واتجاه العلاقة السببية بين أسعار الصرف وأسعار الفائدة و بين أسعار أسهم القطاع المصرفي الإسلامي باستخدام البيانات الشهرية على مدى خمس سنوات ماضية لـ 40 مصرفاً إسلامياً، توصلت النتائج إلى أن أسعار أسهم المصرف الإسلامي لديها علاقة سلبية كبيرة مع أسعار الصرف ولكن لا توجد علاقة كبيرة مع أسعار الفائدة. بالإضافة إلى ذلك، وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين أسعار أسهم المصرف الإسلامي وأسعار الصرف.

3. MAJOK, E.(2015).Effects Of Exchange Rate Fluctuations On Financial Performance Of Commercial Banks In Kenya. Master thesis, university of Nairobi.[3]

بعنوان: آثار تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا. كان الهدف من البحث تحديد آثار تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للمصارف التجارية في كينيا. اعتمدت الدراسة منهج البحث الوصفي. المجتمع المستهدف جميع المصارف التجارية 43 العاملة في كينيا في ديسمبر 2014. استخدمت الدراسة الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الإصدار 21.0 للمساعدة في تحليل البيانات. وجدت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية والأداء

المالي للبنوك حسب مؤشر نسبة العائد على الأصول. وكشفت نتائج البحوث كذلك أن قوة الارتباط بين التقلبات والعوائد ضعيفاً. وأن التقلب في قيمة العملة المحلية أدى إلى التأثير على الأداء المالي للبنوك. كشفت الدراسة أن حركة سعر الصرف تؤثر أيضاً على أداء سوق الأسهم بشكل كبير خاصةً من خلال دوامة تأثيرات. وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة ضعيفة بين تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية وأداء المصارف التجارية في كينيا في فترة الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، أوصت الدراسة المصرف المركزي الكيني أن يضع التدابير المناسبة لحماية قيمة العملة المحلية. هذا من شأنه أن يضمن عدم تقلب قيمة العملة .

4. NAHAR,S, SARKER,N.(2016,JUN). Are Macroeconomic Factors Substantially Influential For Islamic Bank Financing? Cross-Country Evidence. IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM). Volume 18, Issue 6 .Ver. I (Jun. 2016), PP 20-27.[4]

بعنوان: هل المتغيرات الاقتصادية الكلية لها تأثير جوهري على تمويل البنوك الإسلامية؟
الدليل عبر البلاد.

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على تمويل المصارف الإسلامية. استخدمت الدراسة طريقة الانحدار FGLS لتحليل بيانات الألواح غير المتوازنة لـ 172 مصرفاً إسلامياً من 48 دولة تستوفي معايير الاختيار ولديها بيانات مالية لمدة ثلاث سنوات على الأقل للفترة الممتدة من 2004 إلى 2013. من نتائج الدراسة أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم لديهم علاقة إيجابية كبيرة مع تمويل المصارف الإسلامية. كما وجدت أن تأثير سعر الصرف على تمويل المصارف الإسلامية كان سلبياً ، ومع ذلك ، وعلى نحو مفاجئ وغير متسق مع التقارير العامة عن النمو الملحوظ للبنوك الإسلامية بعد الأزمات المالية العالمية ، وجدت الدراسة

نتائج ضئيلة بالنسبة لحجم تمويل المصارف الإسلامية خلال فترة ما بعد الأزمات المالية العالمية.

5. QAISAR,A ,and others.(2018,nov). Impact of Macroeconomic Variables on Islamic Banks Profitability. Journal of Accounting and Applied Business Research, Vol. 1, No. 2, 2018.[5]

بعنوان: تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك الإسلامية. الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو تحديد تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك الإسلامية في بروناي. تأثير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، التضخم ، معدل الفائدة ، سعر الصرف، وأسعار النفط والمنافسة وعرض النقود على ربحية بنك إسلام بروناي دار السلام (BIBD). خلال الفترة من عام 2012 إلى عام 2016. وقد تم تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام Stata 15. تم اعتماد تقنية الانحدار لوحة الآثار الثابتة لقياس تأثير كل متغير على ربحية البنوك الإسلامية. أظهرت النتائج أن متغيرات الاقتصاد الكلي المدروسة لها تأثير إيجابي كبير على الربحية. وكشفت النتائج كذلك أن أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي والتضخم كانت الأكثر أهمية، وكان سعر الصرف وعرض النقود من العوامل الأقل أهمية المحددة للربحية. المقترحات توجه المنظمون وواضعو السياسات لاكتشاف موارد بديلة لتجديد النظام الاقتصادي والمالي. تحت المصرفية الإسلامية لإيجاد استراتيجيات التسويق الخاصة بها للحد من تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي.

6. الطالب، غسان،(2015). مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية،

بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، عمان، الأردن. هدفت الدراسة إلى معرفة مخاطر السيولة النقدية في المؤسسات المالية وخاصة المصارف الإسلامية، نظراً لخصوصية هذه المصارف وفلسفتها الملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية، من حيث رفضها التعامل بسعر الفائدة أخذاً وعطاءً كما هو متبع في البنوك

التقليدية، لهذا فإن تعاملها مع معدلات السيولة المحددة من قبل البنك المركزي عادةً يأخذ بنظر الاعتبار هذه الخصوصية مما يترتب على ذلك لجوء هذه المصارف إلى الاحتفاظ بمعدلات سيولة مرتفعة وبسبب حرمانها من ميزة اللجوء للبنك المركزي كمقرض أخير، إن احتفاظ المصرف الإسلامي بمعدلات سيولة نقدية مرتفعة له بكل تأكيد عدة مخاطر أهمها انخفاض حصة البنك من العائد بسبب عدم تمكنه من توظيف كامل الودائع المخصصة للاستثمار، إضافة إلى عزوف المصرف عن الدخول في استثمارات طويلة الأجل لنفس الأسباب. استخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، طبقت الدراسة خلال الفترة (2013-2014) على المصارف العاملة في الأردن (13 من البنوك التجارية الأردنية، 9 بنوك تجارية أجنبية، و4 بنوك إسلامية)، أوصت الدراسة بإنشاء صناديق استثمار إسلامية والاستثمار في الصكوك الإسلامية لاستيعاب فائض السيولة وتقليل مخاطره.

7. بورقبة، شوقي.(2011). إدارة السيولة في المصارف الإسلامية. معهد الاقتصاد الإسلامي، حوار الأربعاء، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على متطلبات ومشكلات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، من خلال تسليط الضوء على الطرق التقليدية للحصول على السيولة و بدائلها الشرعية، ثم الطرق التقليدية لتوظيف السيولة وبدائلها الشرعية، وصولاً لمعرفة أهم الأدوات المقترحة لإدارة السيولة ودور المؤسسات الداعمة في المصارف الإسلامية. ما يميز هذا البحث:

يتميز هذا البحث من حيث الموضوع، كونه يبحث أثر تغير سعر الصرف في السيولة المصرفية لدى بنك البركة سورية خلال الفترة (2010-2018)، حيث تعاني سورية من أزمة، في بيئة تشهد قلة الدراسات السابقة باللغة العربية عن هذا الموضوع. لناحية إجراء

الدراسة في سورية خلال فترة الأزمة، ولمعرفة أثر تغير سعر الصرف في سيولة بنك البركة سورية، وباستخدام منهجية تحليل الانحدار المتعدد والتكامل المشترك.

الدراسة النظرية:

أولاً - سعر الصرف:

1. مفهوم سعر الصرف:

لقد وردت العديد من التعاريف لسعر الصرف في كتابات الباحثين والمهتمين بالموضوع، وتتفق جميعها في تسليط الضوء على العناصر و الجوانب التي تميزه ، لذلك سنقتصر على بعض التعاريف التي تبرز أهم جوانبه أو تعطي شمولاً لمفهومه ،كالتالي:

- يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية.[6]

- و يعرف أيضا بأنه ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم.[7]

- كذلك يطلق على عدد الوحدات الوطنية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة أجنبية ،أو عدد الوحدات الأجنبية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة وطنية.[8]

2. وظائف سعر الصرف:

لسعر الصرف عدة وظائف نذكر منها:

وظيفة قياسية: حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس و مقارنة الأسعار المحلية (سلعة معينة مع أسعار السوق العالمية).

وظيفة تطويرية: يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات دول معينة إلى دول أخرى من خلال دورة تشجيع تلك الصادرات، كما يمكن أن تؤدي إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو تعويضها بالمستوردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية و بالتالي يؤدي سعر الصرف إلى التركيب السلمي والجغرافي للتجارة الخارجية

وظيفة توزيعية: وذلك من خلال ارتباطه بالتجارة الخارجية بحيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.[9]

3. العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

هناك الكثير من العوامل المباشرة و غير المباشرة التي تؤثر في سعر الصرف، كما يمكن تصنيفها إلى عوامل (اقتصادية، نقدية، أخرى) يمكن أن تحدد قيمة أي عملة و نذكر أهمها هي: [10]

- أ. نقطة تقاطع منحنى عرض العملة ومنحنى الطلب عليها.
- ب. رصيد الميزان التجاري.
- ت. رصيد ميزان المدفوعات.
- ث. الربط إلى عملة ارتكازية.
- ج. معدل التضخم.
- ح. معدلات الفائدة الدائنة.

خ. حجم الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية في المصرف المركزي.

د. عوامل أخرى: وهي عوامل لا يقل تأثيرها عن العوامل الاقتصادية والنقدية في التأثير على سعر الصرف غير أن تأثيرها يكون لفترة قصيرة ولأغراض محددة، وسرعان ما يعود سعر الصرف إلى ما كان عليه سابقاً، ويمكن إجمال هذه العوامل في الآتي: تدخل الحكومة، الإشاعات، الأخبار الاقتصادية، والتطورات السياسية والنفسية والتوقعات. [11]

4. أزمة سعر الصرف:

عند حدوث أزمة سعر الصرف يحاول المودعين سحب ودائعهم بالعملة الوطنية من المصارف لتبديل العملة واقتناء العملات الأجنبية والمعادن الثمينة، مما يؤدي إلى زعزعة استقرار المصارف لانخفاض حجم الودائع وبالتالي تراجع سيولة المصارف. ونتيجة لأزمة سعر الصرف فإن ذلك سيؤدي إلى:

- انخفاض قيمة العملة الوطنية.
- انخفاض نسب سيولة المصارف.
- ارتفاع حجم القروض غير المنتجة نتيجة التعثر في السداد.

- عدم استقرار المركز المالي للمصارف.
- ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاد.
- حدوث عجز في ميزان المدفوعات و الميزان التجاري.
- انخفاض الانتاج المحلي.
- زيادة عجز الموازنة العامة للدولة.

5. تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي:

شهد سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي تقلباً واضحاً خلال الفترة (2010-2018) نتيجة العديد من العوامل الاقتصادية و غير الاقتصادية. كما هو مبين في الجدول رقم (1).

الجدول(1) تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي نهاية كل سنة خلال (2010-2018)

الأعوام	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
سعر الصرف الرسمي	46	55,6	77,8	141,6	285	345	510	498	438

المصدر : نشرة أسعار الصرف الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

حيث تراجع سعر الصرف من 46 ل.س في عام 2010 إلى 510 ل.س مقابل الدولار

الأمريكي في عام 2016، وجاءت هذه الانخفاضات نتيجة ما يلي: [12]

1. العقوبات الأمريكية على التحويلات بالدولار الأمريكي من وإلى سورية والعقوبات الاقتصادية الغربية والعربية.
2. انخفاض حجم التدفقات النقدية بالقطع الأجنبي الواردة من الخارج. بسبب تراجع موارد الدولة النفطية وغير النفطية إلى درجة كبيرة، و انخفاض الصادرات، و تراجع قطاع السياحة.

3. هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج، وازدياد عمليات تهريب الأموال للخارج بسبب نقل نشاط التجار و الصناعيين إلى دول الجوار، إذ يتم تحويل القطع عن طريق مكاتب صرافة في السوق السوداء إلى لبنان وتركيا وبعض دول أوربا.
4. عمليات المضاربة على سعر الصرف، والتهديدات الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية لسورية.
5. الاعتماد على المستوردات لتلبية احتياجات القطر من المشتقات النفطية في ظل تراجع الإنتاج المحلي نتيجة توقف العديد من المنشآت أو تعرضها للدمار أو الخراب.
6. استنزاف الاحتياطات الأجنبية لتمويل الاستيراد و عمليات تدخل المركزي. و في عام 2017 بدأ سعر الصرف يأخذ منحى هبوطياً، بسبب عودة الأمان للعديد من المناطق، كما كان لمصرف سورية المركزي أثراً في تخفيف حدة الارتفاع في سعر الصرف من خلال إعادة تمويل المستوردات إلى المصارف التجارية بدلاً من شركات الصرافة.
- ارتفاع حصيله الحوالات الرسمية الواردة من الخارج، بسبب ازدياد عدد السوريين المقيمين في الخارج، وزيادة المغتربين لقيم حوالاتهم للقطر، بسبب اعتماد عائلاتهم عليها لتغطية ارتفاع تكاليف المعيشة.
- ارتفاع كبير في حجم الحوالات غير الرسمية (تهريب القطع الأجنبي للداخل)، بهدف تمويل مجموعات المعارضة، وهذا القطع يجد طريقه بشكل أو بآخر إلى دورة القطع الأجنبي، وتشكل هذه الحوالات مورداً هاماً من القطع الأجنبي حالياً. وبشكل موجز يمكن القول:
- 1- هناك عجز في الحساب الجاري (الميزان التجاري وميزان الخدمات)، نتيجة لزيادة قيمة المستوردات عن قيمة الصادرات، ويتم تمويل هذا العجز عن طريق المصرف المركزي (الاحتياطات).

- 2- يوجد فائض في قيمة التحويلات من وإلى الخارج، حيث أن قيمة الحوالات الواردة من الخارج تزيد بنسبة كبيرة عن الحوالات إلى الخارج، وتستخدم شركات الصرافة جزء من هذه المبالغ في تمويل العمليات التجارية وغير التجارية الخاصة بها.
- 3- هناك عجز في حساب رأس المال، إذ قام العديد من التجار والصناعيين بنقل استثماراتهم للخارج وتحويل مبالغ كبيرة من القطع الأجنبي للخارج بطرق غير قانونية، في حين أن الاستثمار الأجنبي متوقف نهائياً. كما أن القروض الخارجية تحولت إلى خطوط ائتمانية، ومن ثم لا يوجد تحويل فعلي للقطع لداخل البلد.
- 4- ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة الناتج عن انخفاض الموارد، يؤثر سلباً في سعر الصرف، وذلك بسبب تغطية العجز عن طريق المصرف المركزي، أو ما يعرف التمويل بالإصدار النقدي، وبالتالي هناك زيادة في الكتلة النقدية لا تتوافق مع زيادة بالنمو مما يؤثر في المستوى العام للأسعار، وبالتالي على سعر صرف الليرة السورية.

ثانياً - السيولة المصرفية

1. مفهوم السيولة المصرفية في المصارف الإسلامية: احتفاظ المصرف بجزء من الأصول السائلة، لتمكينه من الوفاء بالالتزامات وتلبية طلبات التمويل ومواجهة احتياجات السحب الاعتيادية والطارئة، وذلك بما يضمن الاستقرار المصرفي، والاستثمار الرشيد للأموال المتاحة لتحقيق أقصى عائد ممكن في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

2. أهمية السيولة المصرفية:

يحتاج المصرف دائماً إلى السيولة من أجل تلبية طلبات سحبات المودعين العادية والطارئة، وتأمين طلبات زبائنه وعدم تفويت الفرص الاستثمارية، ولذلك تظهر أهمية السيولة المصرفية من كونها تعد:

أ. خط الدفاع الأول لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف.

ب. يرفع مكانة المصرف في السوق المالية لناحية الثقة والبعد عن المخاطر.

ت. تعزز ثقة كل من المودعين والمتعاملين وحملة الأسهم، والتأكيد لهم بأن المصرف قادر على الوفاء بالالتزامات والاستجابة لمتطلباتهم.

ث. مؤشر على قدرة المصرف على الاقتراض بسهولة و بشروط ميسرة.

وانطلاقاً من أهمية السيولة بالنسبة لأي مؤسسة مصرفية، فإن إدارة السيولة من الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها المصارف و ذلك للتحوط من المخاطر المصرفية التي من الممكن التعرض لها مستقبلاً و تخفيضها قدر الإمكان.

3. أنواع السيولة المصرفية:

تقسم السيولة لدى المصارف إلى ثلاثة أنواع:

أ. **السيولة القانونيّة:** عبارة عن الأموال المطلوب إيداعها في المصرف المركزي و هي تشكل نسبة من الأموال المودعة لدى المصارف، وذلك بهدف حماية المودعين و التحكم بالكتلة النقدية .حيث تتدخل السلطات النقدية في الدولة ممثلة بالمصرف المركزي لتحديد نسبة الاحتياطي القانوني من حجم الودائع تلتزم المصارف بها ،وهي على قسمين:

1-الاحتياطي القانوني الإلزامي: ويحدده المصرف المركزي في الدول المتقدمة بين 10-15 % ،بينما في الدول النامية يحدده بحدود 15-20 % من حجم الأموال المودعة لدى المصرف، ويتم الاحتفاظ بهذه الأموال المقطوعة في حسابات خاصة للمصرف لدى المصرف المركزي.

في سورية حدّد قرار رئيس مجلس الوزراء رقم /5938/ بتاريخ 2/أيار/2011 نسبة الاحتياطي الإلزامي على المصارف السورية بأنها لا تقل عن 5% من وسطي الودائع تحت الطلب و ودائع التوفير والودائع الآجلة باستثناء ودائع الادخار السكني.

يُحتسب الاحتياطي الإلزامي النقدي على أساس متوسط أرصدة حسابات الودائع في نهاية كل أسبوع، حيث يودع مبلغ الاحتياطي خلال ثلاثة أيام عمل من نهاية الأسبوع المُحتسب عنه في حساب خاص بالليرات السورية عن الودائع بالليرات السورية في

قسم الحسابات الجارية، و في حساب خاص بالدولار الأمريكي أو اليورو حصراً عن الودائع بالعملات الأجنبية في حساب خاص لدى قسم القطع الأجنبي.

تجمّد مبالغ الاحتياطيات الإلزامية بدون فائدة من تاريخ تكوينها ولحين التصريح عن الاحتياطيات الواجب إيداعها عن الودائع للأسبوع التالي، وتفرض غرامة نقدية على المصرف الذي تنقص لديه نسبة الاحتياطي النقدي لا تزيد عن ٣٦٥٠/١ من قيمة النقص عن كل يوم مستمر فيه النقص. [13]

2- احتياطي قانوني اختياري (أصول سائلة أخرى): ويقدر بحوالي 5-10% من ودايع المصرف وذلك لمواجهة العمليات بين المصارف المحلية والمصارف الأجنبية، ويكون وسطي السيولة القانونية بين 20% في الدول المتقدمة و30% في الدول النامية.

ب. السيولة الإضافية: وهي المبالغ التي تحتفظ بها المصارف بغرض تدعيم الثقة بالمصارف واستغلال فرص جديدة للتوظيف تدر لها عائداً مرتفعاً، وهذه المبالغ تبقى في خزائن المصرف، أو قد ترحل إلى خزائن المصرف المركزي ضماناً له، ويسحبها المصرف عند توظيفها، وعادةً ما تكون بحدود 50% من السيولة القانونية أو 10% من الودائع. [14]

ت. السيولة الاحتياطية: وهي الأصول القابلة للرهن لدى المصرف المركزي، حيث يقدم المصرف المركزي للمصارف التجارية تسهيلات مصرفية تحقق لها السيولة اللازمة عند الضرورة وذلك مقابل بعض أصولها مثل الكمبيالات الجيدة المخصومة أو الأوراق المالية الممتازة التي يحددها المصرف، أو المحاصيل الزراعية الرئيسية كالقطن والأرز وقصب السكر والحبوب. وفي العادة تلجأ المصارف التجارية إلى الاقتراض من المصرف المركزي لمواجهة الظروف الموسمية كتمويل محصول القطن أو محصول الأرز وهذا التمويل لاشك يقتضي توفير قدر من السيولة في وقت معين، وتنتهي حاجة المصرف إليها بانقضاء ذلك الوقت، كما تحتاج المصارف إلى

الاقتراض من المصرف المركزي بضمانة بعض الأصول وذلك عندما تواجه بموجات السحب الجارف الذي لا يكون متوقعاً من قبل، لذلك فإنّ المصارف تحرص على اقتناء الأصول التي يقبلها المصرف المركزي كرهن لتمثل سيولة احتياطية لديها لوقت اللزوم. [15]

4. مكونات السيولة في المصارف الإسلامية: [16]

أ. **السيولة النقدية:** وهي عبارة عن النقود بالعملة الوطنية و العملات الأجنبية المختلفة الموجودة في المصرف، وأرصدة المصرف لدى المصرف المركزي و المصارف الإسلامية ، لتلبية طلبات السحب العادية و الطارئة ، وتشمل:

- الأوراق النقدية والعملات الأجنبية المختلفة الموجودة في صندوق المصرف.
- الأرصدة النقدية لدى المصرف المركزي.
- الأرصدة النقدية لدى المصارف الإسلامية الشقيقة.
- الأوراق التجارية تحت التحصيل مثل: الكمبيالات والشيكات وما في حكمها.

ب. **السيولة شبه النقدية:** وهي عبارة عن موجودات يمكن تحويلها بسهولة ودون عناء خلال فترة قصيرة إلى سيولة مثل: الأوراق التجارية (الكمبيالات والسندات) المستحقة الأداء، والأوراق المالية (الأسهم والصكوك الاستثمارية) ونحوها.

5. مؤشرات قياس السيولة: [17]

أ. **نسبة النقدية / إجمالي الودائع:** وتقيس هذه النسبة إمكانية المصرف الإسلامي في رد الودائع من خلال النقدية المتاحة لديه والتي يمكنه السيطرة عليها بصورة مباشرة. ويمكن حساب هذه النسبة كما يلي:

نسبة إجمالي النقدية إلى إجمالي الودائع = إجمالي النقدية (بخزينة المصرف + بالمصارف الأخرى + بالمصرف المركزي) / إجمالي الودائع (ودائع جارية + ودائع ادخارية + ودائع استثمارية).

ب. **نسبة الأصول السائلة / إجمالي الودائع:** وتقيس هذه النسبة مدى إمكانية المصرف على رد الودائع من قبل المودعين، ويمكن حسابها على النحو التالي:

نسبة الأصول السائلة / إجمالي الودائع =

إجمالي الأصول السائلة (النقدية + شبه النقدية) / إجمالي الودائع (الجارية
الادخارية + الاستثمارية).

ت. نسبة الأصول السائلة / إجمالي الالتزامات: وتقيس هذه النسبة قدرة المصرف على
سداد التزاماته المختلفة قبل الأطراف المتعددة خارج المصرف سواءً كانت هذه
الالتزامات وديناً أو غيرها من الالتزامات.

نسبة الأصول السائلة / إجمالي الالتزامات = الأصول السائلة (النقدية وشبه
النقدية) / إجمالي الالتزامات (الودائع + الالتزامات الأخرى).

ث. نسبة الأصول السائلة / أرصدة التمويل والاستثمار: وتوضح هذه النسبة الأهمية
النسبية للأصول السائلة مقارنةً بأرصدة التمويل والاستثمار، بما يمكن المصرف من
الوقوف على مدى مناسبة مجالات الاستخدام التي يمارسها.

نسبة الأصول السائلة / أرصدة التمويل والاستثمار = إجمالي الأصول السائلة
(النقدية وشبه النقدية) / إجمالي أرصدة التمويل والاستثمار (المضاربة والمراوحة
والمشاركة والمتاجرة)

ج. نسبة الأصول السائلة / إجمالي الأصول: تفيد هذه النسبة في الوقوف على الأهمية
النسبية للأصول السائلة بين مجموع الأصول الكلية للبنك، بما يسهم في التعرف أولاً
فأول على موقف السيولة بالنسبة لبقية استخدامات المصرف المختلفة، ويمكن
حسابها على النحو التالي:

نسبة الأصول السائلة / إجمالي الأصول =

إجمالي الأصول السائلة (النقدية + شبه النقدية) / إجمالي الأصول (السيولة
+ التمويل والاستثمار)

ثالثاً - الدراسة الإحصائية:

1- لمحة عن بنك البركة سورية: إنَّ المصرف شركة مساهمة مغلقة عامة سورية تأسس بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (48/م.و) تاريخ 2007/6/28 و المعدل بالقرار رقم (6/م.و) تاريخ 2009/1/18، ويخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية والقانون رقم 28 لعام 2001 الخاص بإحداث المصارف الخاصة و المشتركة وتعليماته التنفيذية، وقانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002 و تعديلاته، وقانون التجارة رقم 23 لعام 2007 وقانون الشركات رقم 29 لعام 2011، وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. تمَّ تسجيل المصرف في سجل المصارف لدى مصرف سورية المركزي تحت الرقم 21 بوصفه مصرفاً إسلامياً خاصاً. وقد تأسس المصرف برأس مال قدره 5000.000.000 ليرة سورية موزعة على 50.000.000 سهم بقيمة اسمية 100 ليرة للسهم الواحد و هو مدفوع بالكامل، بلغ عدد المساهمين 6273 مساهماً، و تمَّ إدراجه في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 2014/11/3، وصلت الحصة السوقية للمصرف على أساس حجم الموجودات 43% من سوق الصيرفة الإسلامية و تقريباً 18% من إجمالي السوق المصرفية السورية الخاصة، حيث بلغت القيمة السوقية للسهم 1422 ل.س بينما القيمة الدفترية 639 ل.س بنهاية عام 2018. [18]

ويقدم المصرف الخدمات والأنشطة المصرفية من خلال مركزه الرئيسي الكائن في دمشق - ساحة الشهبندر وفروعه ومكاتبه والتي بلغ عددها 11 فرعاً ومكاتبين.

2- مصادر بيانات متغيرات الدراسة وفترة الدراسة:

سوف يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المصادر الأولية والمتمثلة في جمع البيانات الأساسية المتعلقة بمتغيرات الدراسة من موقع مصرف سورية المركزي :

<http://cb.gov.sy/ar>) بالنسبة لمتغير سعر الصرف الرسمي لـ الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي)، ومن التقارير المالية المتعلقة بـ بنك البركة سورية والصادرة من موقع سوق دمشق للأوراق المالية: www.dse.sy خلال الفترة (الربع الرابع لعام 2010-

الربع الرابع لعام 2018) وذلك بهدف إيضاح العلاقة بين المتغير المستقل والمتمثل

بسعر الصرف الرسمي والمتغير التابع والمتمثل بنسبة السيولة.

أولاً: نموذج الدراسة:

كما هو مبين بالمعادلة التالية حيث سيتم التعبير عن نسبة السيولة بـ liq وهي تمثل نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات (تم اختيار هذه النسبة عن باقي النسب كونها تشمل قياس قدرة المصرف على سداد التزاماته المختلفة قبل الأطراف المتعددة خارج المصرف سواءً كانت هذه الالتزامات ودائماً أو غيرها من الالتزامات)، والتعبير عن سعر الصرف الرسمي بـ $Exch$ وهو يمثل سعر الصرف الرسمي لـ الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي.

يمكن التعبير عن نموذج الدراسة كالآتي:

$$Liq = \alpha + \beta_1 * exch + \beta_2 * D1 + \beta_3 * D2 + e$$

حيث أن:

liq : نسبة السيولة.

$Exch$: سعر الصرف الرسمي لـ الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي.

$D1$: متغير نوعي يشير إلى حالة الاستقرار عند مستويات مرتفعة لسعر الصرف حيث يأخذ القيمة 1 خلال الفترة من الربع الثالث من العام 2016 وحتى الربع الثالث من العام 2017، والقيمة 0 فيما عدا ذلك.

$D2$: متغير نوعي يشير إلى حالة الاستقرار عند مستويات منخفضة لسعر الصرف حيث يأخذ القيمة 1 خلال الفترة من الربع الرابع من العام 2017 وحتى الربع الرابع من العام 2018، والقيمة 0 فيما عدا ذلك.

e : الخطأ المعياري.

β_1, β_2 : معاملات مرونة.

ثانياً - اختبار الفرضية: لمعرفة وجود علاقة بين سعر الصرف الرسمي و نسبة السيولة في بنك البركة سورية، سيتم العمل على منهج التحليل الكمي وفق الخطوات الآتية:

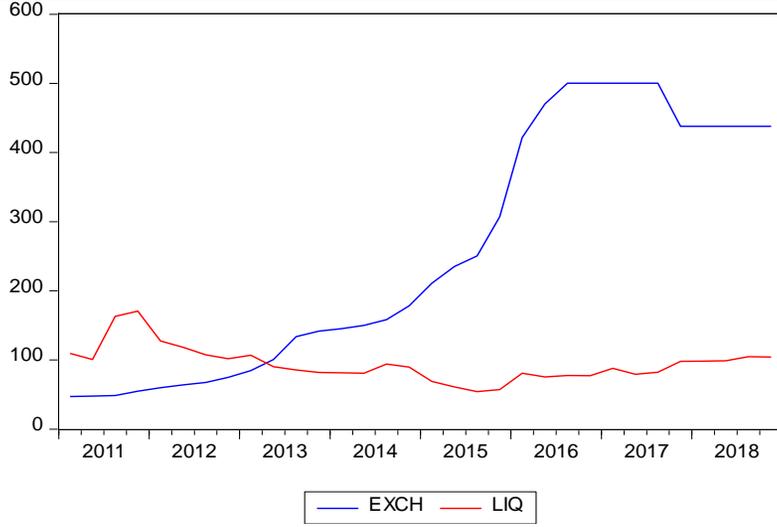
1. حساب نسبة السيولة لبنك البركة الربعية خلال فترة الدراسة.
2. استخراج سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي.
3. تطور متغيرات الدراسة عبر الزمن.
4. الوصف الإحصائي للبيانات.
5. إجراء اختبار استقرار السلاسل الزمنية.
6. اختبار عدد فترات التباطؤ المثلى.
7. اختبار التكامل المشترك.
8. تقدير نموذج تصحيح الخطأ.
9. إجراءات اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج.
10. إجراء اختبارات البواقي.
11. تحليل مكونات التباين.

ثالثاً: تطور متغيرات الدراسة عبر الزمن:

يوضح الشكل رقم (1) الآتي كلاً من نسبة السيولة وسعر الصرف خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم / 1 /: تطور كل من نسبة السيولة وسعر الصرف:

أثر تغير سعر الصرف في سيولة المصارف الإسلامية
دراسة حالة بنك البركة سورية



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

يتضح من خلال الشكل السابق العلاقة الترابطية الواضحة بين نسبة السيولة وسعر الصرف، ويتضح ذلك على نحو واضح خلال الفترة 2013-2016، 2015-2018.

كما يلاحظ قدرة المصرف على تحقيق استقرار في نسبة السيولة خلال فترة الدراسة، كما أنّ الاستقرار في سعر الصرف خلال بداية و نهاية الفترة المدروسة كان ناجماً عن قرارات مصرف سورية المركزي المتعلقة بتثبيت سعر الصرف الرسمي. علماً بأن سعر الصرف شهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (2013-2016).

رابعاً: الوصف الإحصائي للبيانات:

يوضح الجدول رقم (2) الآتي الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم / 2 / : الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

LIQ	EXCH	
94.25313	254.4813	Mean
89.95000	194.5500	Median

170.8000	500.1000	Maximum
54.20000	47.10000	Minimum
25.42310	177.4884	Std. Dev.
1.269434	0.253210	Skewness
5.178214	1.377231	Kurtosis
14.92062	3.853120	Jarque-Bera
0.000575	0.145648	Probability

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

يتضح من خلال الجدول رقم (2) المذكور أعلاه أنّ:

- بلغ المتوسط الحسابي لسعر الصرف 254 ليرة سورية وبانحراف معياري قدره 177 ليرة سورية وقد بلغت أعلى قيمة له 500.1، كما تشير القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركو-بيرا البالغة 0.15 وهي أكبر من 0.05 وجود توزيع طبيعي للمتغير.

- بلغ المتوسط الحسابي لنسبة السيولة 94% وبانحراف معياري قدره 25% وقد بلغت أعلى قيمة له 170%، كما تشير القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركو-بيرا البالغة 0.0005 وهي أصغر من 0.05 إلى عدم وجود توزيع طبيعي للمتغير.

وبما أنه لا يوجد توزيع طبيعي للمتغير (السيولة) فقد كان لا بد من تحويله إلى سلسلة لوجاريتمية ليكون هناك توزيع طبيعي، ولضمان تجانس البيانات تم أخذ اللوغاريتم لسعر الصرف أيضاً. والجدول رقم (3) الآتي يوضح الوصف الإحصائي للمتغيرين بعد أخذ اللوغاريتم:

الجدول رقم / 3 /: الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة بالصيغة اللوغاريتمية:

LOGLIQ	LOGEXCH	
4.514103	5.227143	Mean

أثر تغير سعر الصرف في سيولة المصارف الإسلامية
دراسة حالة بنك البركة سورية

4.499246	5.267189	Median
5.140493	6.214808	Maximum
3.992681	3.852273	Minimum
0.252780	0.863630	Std. Dev.
0.324508	-0.265753	Skewness
3.638486	1.583829	Kurtosis
1.105180	3.050719	Jarque-Bera
0.575457	0.217543	Probability

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

يتضح من خلال الجدول رقم (3) السابق وجود توزيع طبيعي لكلا المتغيرين ويمكن إدخالهما في النموذج.

خامساً: اختبار استقرار السلاسل الزمنية²:

يوضح الجدول رقم (4) نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغير نسبة السيولة:

الجدول رقم / 4 /: نتائج اختبار استقرار نسبة السيولة بالصيغة اللوغاريتمية:

Null Hypothesis: D(LOGLIQ) has a unit root			
Exogenous: Constant			
Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=7)			
Prob.*	t-Statistic		
0.0003	-5.081416	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.670170	1% level	Test critical values:
	-2.963972	5% level	
	-2.621007	10% level	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

² تم إدراج جدول الاستقرار النهائي ففي حال تم إدراج الجدول المتضمن الاستقرار عند الفرق الأول فالمتغير غير مستقر عند المستوى

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

يتضح من خلال الجدول رقم (4) السابق أنّ متغير نسبة السيولة مستقر عند الفرق الأول حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.0003 وهي أقل من 0.05

كما يوضح الجدول رقم (5) الآتي نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغير نسبة السيولة:

الجدول رقم 5/ : نتائج اختبار استقرار سعر الصرف بالصيغة اللوغاريتمية:

Null Hypothesis: D(LOGEXCH) has a unit root			
Exogenous: None			
Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=7)			
Prob.*	t-Statistic		
0.0384	-2.073734	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.644302	1% level	Test critical values:
	-1.952473	5% level	
	-1.610211	10% level	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

يتضح من خلال الجدول رقم (5) السابق أنّ متغير سعر الصرف مستقر عند الفرق الأول حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.0384 وهي أقل من 0.05

وبما أنّ المتغيرين مستقرين عند الفرق الأول فيمكن تطبيق التكامل المشترك والذي يوضح العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

سادساً: اختبار عدد فترات التباطؤ المثلى:

أثر تغير سعر الصرف في سيولة المصارف الإسلامية
دراسة حالة بنك البركة سورية

قبل الدخول إلى التكامل المشترك يجب معرفة فترة التباطؤ المثلى والتي توضح الوقت الذي سيصل له أثر المتغير المستقل في المتغير التابع، والجدول رقم (6) الآتي يوضح نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ المثلى:

الجدول رقم / 6/: نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ المثلى:

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
8.105228	8.232286	8.045460	10.69849	NA	-116.6819	0
-2.926135*	-2.672018*	-3.045670*	0.000164*	295.3027*	53.68505	1
-2.694362	-2.313186	-2.873664	0.000196	2.271864	55.10497	2

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

يتضح من الجدول السابق أنّ عدد فترات التباطؤ المثلى هو 1 باتفاق معظم المعايير.

سابعاً: اختبار التكامل المشترك:

يوضح الجدول رقم (7) الآتي نتائج اختبار التكامل المشترك:

الجدول رقم / 7/: نتائج اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات:

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
	0.05	Trace		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0015	15.49471	24.78031	0.553807	None *
0.4502	3.841466	0.570169	0.018826	At most 1
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
	0.05	Max-Eigen		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0010	14.26460	24.21014	0.553807	None *
0.4502	3.841466	0.570169	0.018826	At most 1

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

يتضح من خلال الجدول رقم (7) السابق أنّ هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات حسب اختباري الأثر والقيمة الكامنة العظمى، وبما أنّ ذلك أثبت أنّ هناك علاقة طويلة الأجل في المتغيرات، فيمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

ثامناً: نتائج نموذج التكامل المشترك:

يوضح الجدول رقم (8) الآتي نتائج نموذج تصحيح الخطأ:

الجدول رقم / 8 /: نتائج نموذج تصحيح الخطأ:

Standard errors in () & t-statistics in []		
	CointEq1	Cointegrating Eq:
	1.000000	LOGLIQ(-1)
	0.418651	LOGEXCH(-1)
	(0.04001)	
	[10.4641]	
	-6.699237	C
D(LOGEXCH)	D(LOGLIQ)	Error Correction:
		CointEq1
	-0.092000	
	(0.13292)	
	[-0.69216]	
	0.072375	D(LOGLIQ(-1))
	(0.11515)	
	[0.62854]	
	0.338471	D(LOGEXCH(-1))
	(0.19438)	
	[1.74133]	
	0.062399	C
	(0.03917)	
	[1.59292]	
	-0.036311	D1
	(0.07453)	
	[-0.48724]	
	-0.044947	D2
	(0.09460)	
	[-0.47510]	
	0.486249	R-squared
	0.565498	

أثر تغير سعر الصرف في سيولة المصارف الإسلامية
دراسة حالة بنك البركة سورية

0.379217	0.474976	Adj. R-squared
0.125003	0.298021	Sum sq. resid
0.072170	0.111434	S.E. equation
4.543047	6.247120	F-statistic
39.64102	26.60867	Log likelihood
-2.242735	-1.373911	Akaike AIC
-1.962495	-1.093672	Schwarz SC
0.073910	0.001237	Mean dependent
0.091598	0.153790	S.D. dependent
6.42E-05	Determinant resid covariance (dof adj.)	
4.11E-05	Determinant resid covariance	
66.36835	Log likelihood	
-3.491224	Akaike information criterion	
-2.837332	Schwarz criterion	
14	Number of coefficients	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

يتضح من خلال الجدول رقم (8) السابق أنه على المدى قصير الأجل:

- هناك أثر إيجابي لاستقرار سعر الصرف عند المستويات المرتفعة والمنخفضة في نسبة السيولة، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أنّ استقرار سعر الصرف ساهم في رسم استراتيجية واضحة للمصرف فيما يخص إدارة سيولته و زاد من قدرته على تغطية التزاماته، يضاف إلى ذلك أثر استقرار سعر الصرف في توظيفات بنك البركة سورية حيث أنّ استقرار سعر الصرف شكل حافزاً للمصرف لزيادة نشاطه على عكس سلوك باقي المصارف والتي توجهت نحو الانكماش، وبالتالي زادت المقدرة على تلبية التزاماته من خلال موجوداته المتداولة.
- بلغ معامل تصحيح الخطأ -1.09 ما يعني أنه حتى نعود للعلاقة طويلة نحتاج إلى أقل من ربع، ويمكن أن تعزى هذه السرعة العالية إلى سرعة تأقلم بنك البركة سورية مع التغيرات في سعر الصرف.
- لا يوجد أثر معنوي لسعر الصرف في نسبة السيولة على المدى قصير الأجل.

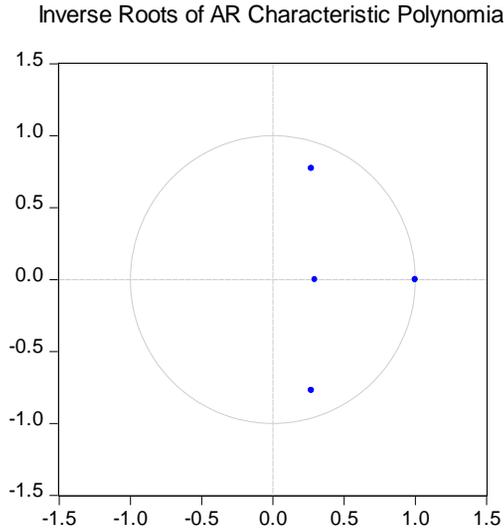
- بلغت القوة التفسيرية 57%، أي أنّ 57% من التغيرات في نسبة السيولة ناجمة عن التغير في سعر الصرف.

بينما على المدى طويل الأجل هناك أثر سلبي لسعر الصرف في نسبة السيولة، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أنّ استمرار قيمة الليرة السورية بالانخفاض أثر سلباً في نشاط المصرف، وازدادت قدرته على تلبية التزاماته.

تاسعاً: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:

يوضح الشكل رقم (2) الآتي نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:

الشكل رقم / 2/: نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

يتضح من خلال الشكل رقم (2) السابق أنّ هناك استقراراً هيكلياً للنموذج حيث أنّ كافة الجذور كانت على الدائرة أو داخلها.

عاشراً: اختبارات البواقى:

يوضح الجدول رقم (9) الآتي نتائج التوزيع الطبيعي للبواقى:

أثر تغير سعر الصرف في سيولة المصارف الإسلامية
دراسة حالة بنك البركة سورية

الجدول رقم / 9/: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

Prob.	df	Jarque-Bera	Component
0.3708	2	1.983975	1
0.2850	2	2.510372	2
0.2158	9	11.95564	Joint

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

يتضح من خلال الجدول رقم (9) السابق أنّ القيمة الاحتمالية البالغة 0.2158 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي فإنّ البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

كما يوضح الجدول رقم (10) الآتي نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

الجدول رقم / 10/: نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي:

Prob.	df	Rao F-stat	Prob.	df	LRE* stat	Lag
0.0546	(4, 42.0)	2.529619	0.0544	4	9.281544	1

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

يتضح من خلال الجدول رقم (10) السابق أنّ القيمة الاحتمالية البالغة 0.0546 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي فإنّ البواقي لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

وفي النهاية يوضح الجدول رقم (11) الآتي نتائج اختبار عدم ثبات التباين للبواقي:

الجدول رقم / 11/: نتائج اختبار عدم ثبات التباين للبواقي:

Prob.	df	Chi-sq
0.2533	24	28.16142

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

يتضح من خلال الجدول رقم (11) السابق أنّ القيمة الاحتمالية البالغة 0.2533 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي فإنّ البواقي لا تعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

عاشراً: تحليل مكونات التباين:

يوضح الجدول رقم (12) الآتي نتائج تحليل مكونات التباين:

الجدول رقم /12/: نتائج تحليل مكونات التباين:

LOGEXCH	LOGLIQ	S.E.	Period
0.000000	100.0000	0.111434	1
1.605886	98.39411	0.128317	2
12.31390	87.68610	0.140564	3
22.81742	77.18258	0.160218	4

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

يتضح من خلال الجدول رقم (12) السابق أنّه بعد سنة ما يقارب 23% من تباين نسبة السيولة ناجم عن سعر الصرف.

مما سبق وبما أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار T لمعلمة سعر الصرف أقل من 0.05 على المدى طويل الأجل، فذلك يعني رفض فرضية العدم التي تقول لا يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف و نسبة السيولة، و نقبل بالفرضية البديلة التي تقول يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي و نسبة السيولة في بنك البركة سورية.

رابعاً - الاستنتاجات و المقترحات:

➤ الاستنتاجات:

1. تعتبر مسألة السيولة المصرفية نوعاً من الوقاية والضمان لعدم تعرّض المصرف الإسلامي للإفلاس، وبالتالي العمل على إدارتها في المصارف الإسلامية ضمن النسب التي يحددها المركزي ينعكس ايجاباً على السلامة المصرفية والمركز المالي للمصرف، بالإضافة إلى زيادة ثقة المودعين بالمصرف مما يؤدي إلى ارتفاع حجم الودائع والسيولة.
2. ارتفاع نسبة سيولة بنك البركة سورية في ظل الأزمة، حيث بلغ المتوسط الحسابي خلال فترة الدراسة ما يقارب 94.25%، باعتبار أنّ المصارف الإسلامية خفضت من الاستثمار وفق صيغ التمويل الإسلامي لارتفاع المخاطر.
3. انخفضت قيمة الليرة السورية بشكل كبير، حيث شهد سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي خلال الأزمة تقلبات كبيرة، وتجاوز عتبة 500 ل.س مقابل الدولار الأمريكي في عام 2016، مما أثار على القطاع المصرفي بشكل خاص، وأثر بشكل واضح على المؤشرات المصرفية و بالأخص نسبة السيولة المصرفية.
4. رفض الفرضية الرئيسية لهذا البحث والتي تقول بعدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين سعر صرف الليرة السورية ونسبة السيولة في بنك البركة سورية. إذ أن هناك علاقة على الأجل الطويل بين المتغيرين، حيث بلغت القوة التفسيرية 57%، أي أنّ 57% من التغيرات في نسبة السيولة ناجمة عن التغير في سعر الصرف.
5. على المدى طويل الأجل هناك أثر سلبي لسعر الصرف في نسبة السيولة، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أنّ استمرار قيمة الليرة السورية بالانخفاض سيؤثر سلباً في نشاط المصرف التمويلي، وترتفع قدرته على تلبية التزاماته نتيجة ارتفاع السيولة.

➤ المقترحات:

1. يُعتبر موضوع السيولة المصرفية من القضايا المعاصرة التي تولي كل المصارف اهتماماً بها سواء كانت تقليدية أم إسلامية، لأنه كلما كانت نسبة السيولة مرتفعة كان المصرف قادراً على تجاوز المخاطر والصعوبات والأزمات التي يمر بها، إلا أنه بالمقابل ممكن أن يتعرّض للخسائر.
2. نظراً لوجود فائض في حجم السيولة المصرفية خارج دورة النشاط الاقتصادي، كان لا بدّ من تشجيع المصارف الإسلامية على استثمار فائض السيولة لديها عبر منح التمويل للمشاريع الانتاجية (استصناع، مزارعة)، والاستثمار في الصكوك الإسلامية وإنشاء صناديق استثمار، مما يساعد في زيادة الانتاج والتصدير وبالتالي تحسن سعر الصرف العملة.
3. لتخفيض المخاطر المصرفية لابد من ضرورة اهتمام المصارف الإسلامية بتنوع صيغ الاستثمار (المشاركة، السلم، والايجار)، وتنوع الهيكل التمويلي لديها بحيث لا يكون هناك اعتماد على مصدر واحد.
4. العمل على توجيه السلطات النقدية للحفاظ على استقرار سعر الصرف بتفعيل استخدام أدوات السياسة النقدية (أسعار الفائدة، إصدار السندات والصكوك) لإيجاد بيئة وظروف مستقرة لأداء العمل المصرفي، وزيادة الأمان و الاستقرار المصرفي.
5. القيام بدراسات بحثية عن السيولة المصرفية وعلاقتها بجميع الجوانب الأخرى كإدارة المخاطر والأداء المالي والتمويل وغير ذلك.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع باللغة العربية (وفق ترتيب الاستشهاد بها):

1. الطالب، غسان،(2015). مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، عمان، الأردن.
2. بورقبة، شوقي،(2014). إدارة السيولة في المصارف الإسلامية. جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014.
3. قدي، عبد المجيد،(2006). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية) ، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص103
4. بوخاري، لحو موسى.(2010). سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، ص126.
5. مصطفى، أحمد فريد،(2009). الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص375.
6. شليمون، نجله.(2017). تحليل العوامل المحددة لاتجاهات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة 2004-2015. البنك المركزي العراقي. مجلة الدراسات النقدية و المالية. المجلد 1 العدد الثاني اب 2017. ص 5
7. تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري (2011-2015) ، مركز دمشق للدراسات و الأبحاث ، مداد، 2016، ص34-36.
8. قرار رئيس مجلس الوزراء رقم /5938/ بتاريخ 2011/5/2 نسبة الاحتياطي.
9. كنعان، علي،(2016). إدارة المصارف والسياسات المصرفية، مكتبة بريمافيرا ، دمشق.
10. العامر، نعيمة،(2009). إدارة المخاطر المصرفية دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والتقليدية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص 99 .

المصادر والمراجع (وفق شروط النشر):

1. AHMED,N. AHMED,Z. NAQVI,I 2011–Liquidity Risk and Islamic Banks: Evidence from Pakistan. Interdisciplinary Journal of Research in Business Vol. 1, Issue. 9,(September, October, 2011), (pp.99– 102).
2. AYUB, A, MASIH, M 2014–Interest Rate, Exchange Rate, and Stock Prices of Islamic Banks: A Panel Data Analysis. MPRA Paper No. 58871, posted 25. September 2014.
3. MAJOK, E 2015–Effects Of Exchange Rate Fluctuations On Financial Performance Of Commercial Banks In Kenya. Master thesis, university of Nairobi.
4. NAHAR,S, SARKER,N 2016– Are Macroeconomic Factors Substantially Influential For Islamic Bank Financing? Cross–Country Evidence. IOSR Journal of Business and Management (IOSR–JBM). Volume 18, Issue 6 .Ver. I (Jun. 2016), PP 20–27.
5. QAISAR,A ,and others 2018– Impact of Macroeconomic Variables on Islamic Banks Profitability, Journal of Accounting and Applied Business Research, Vol. 1, No. 2,
6. ALTALEB, Gh, (2015). Monitory Liquidity Risks in Islamic Banks, research presented to the Second International Conference on Islamic Finance and Banking, Amman, Jordan.
7. BOURGUIBA, Sh. (2011). Liquidity Management in Islamic Banks. Institute of Islamic Economics, Dialogue of Wednesday,

Scientific Publishing Center, King Abdul-Aziz University,
Jeddah, Saudi Arabia.

8. KADDI,A,2006 ,Introduction to Macroeconomic Policies, Analytical and Evaluation Study, Third Edition, University Press, Algeria, p. 103.
9. BUKHARI,L M, 2010– Foreign exchange policy and its relationship to monetary policy, Hassan Modern Library for Printing and Publishing, first edition, Beirut, p. 120.
10. MUSTAFA,A2009 – Monetary and Banking Economics, University Youth Foundation, Alexandria, p. 375
- 11.BASHIR, M 2010, the study of the impact of some financial and economic changes on stock prices (case of the Jordan Stock Exchange), master thesis, unpublished, University of Ouargla, Algeria, p: 4
- 12.SHALIMON,N 2017 – Analysis the determinants of the trends of the exchange rate of the Iraqi dinar against the US dollar for the period 2004–2015. Journal of Monetary and Financial Studies, Vol 1, No. 2, August p. 5
- 13.BUKHARI,L M, 2010– Foreign exchange policy and its relationship to monetary policy, Hassan Modern Library for Printing and Publishing, first edition, Beirut, p. 126.
- 14.DCRS,2016–The Impact of the Crisis on the Syrian Economy (2015–2011), Damascus Center for Research and Studies, p. 34–36. <http://www.dcrs.sy/>

15. Decision of the Prime Minister No. / 5938 / dated 2 / May / 2011, the ratio of mandatory reserve.

16. KANAAN, A 2016 – Management of banks and banking policies. Prima Vera, Damascus, 608. P189

17. SULTAN, M 2005– Bank Management. New University House, Alexandria.

18. SHEHATA, H 2010 – liquidity management in Islamic banks standards & techniques. Paper submitted to Islamic Fiqh Academy in its twentieth session, Makkah, P18.

19. AMER, N 2009 – Banking Risk Management: A Comparative Study between Islamic and Conventional Banks, Master Thesis, University of Algiers, p. 99

20. Annual Report of the Al Baraka Bank Syria – www.dse.sy

Central Bank of Syria Website: <http://cb.gov.sy/en>

Damascus Securities Exchange website: www.dse.sy

Damascus Center for Research and Studies (DCRS) website :

<http://www.dcrs.sy/>.

أثر تغير سعر الصرف في سيولة المصارف الإسلامية
دراسة حالة بنك البركة سورية
